

التحليل أن هناك علاقة بينها وإلا ما كان يصح الاجتماع بينها في تركيب واحد أو في بيت واحد أو في أبيات القصيدة. وقد أثبتنا هذا الترادف الشامل بالرجوع إلى معاجم اللغة الكبرى، وإذا لم نجد فكننا نلجأ إلى تقليب الجذر بحسب ما ورد عند الخليل بن أحمد وابن جني كما كنا نلجأ إلى الكناية والمجاز المرسل. ومع ذلك فقد واجهتنا فراغات لم نتجرأ على ملئها يمكن أن تعزى إلى عوامل دينية أو إلى عوامل لغوية طبيعية؛ ومع ذلك فقد يُملأ بعضها بالرجوع إلى تراث اللغة الذي وجد قبل المعاجم وبعدها وإلى اللغة العربية المعاصرة المتداولة وإلى المأثورات الشعبية.

ج - إشكالات :

على أن سؤالاً يطرح وهو: ألا تجعل هذه المقاربة الحديث عن تماسك النص المعجمي والنحوي والدلالي والسميائي تحصيل حاصل؟ إن الجواب بالنفي. ذلك أن الحاجات التحسينية والحاجية أغنى من الحاجات الضرورية؛ وعليه، فإنه لا يمكن المطابقة بين نص فلسفي ونص قانوني ونص بلاغي... إن أصلها واحد ولكنها كائنات مختلفة شأنها شأن أجناس الحيوان وأجناس النبات.

إن الوظائف المتوخاة تحدد كيفية استعمال الثوابت فتمنحها نوعاً خطابياً معيناً، ولكن تحليل أي خطاب يجب أن ينطلق من السطح إلى العمق ومن الظاهر إلى الباطن ومن الشكل إلى المضمون. فلننظر في الجمل التالية: نجح الطالب في الامتحان، وحكمت المحكمة حضورياً بالسجن المؤبد على المتهم، وقد انقلبت سيارة فمات إثنان من ركابها ونجا واحد، ورجع وفد الحجاج... .

إن النظر إلى هذه الجمل بمقاييس نظرية تماسك النص مع اختلاف مفاهيمها فإنها تجعل هذه الجمل غير متماسكة وغير منسجمة، ولكن إذا نظر إليها بمقياس ما اقترحنه من نظرية الترادف الشامل المستوحاة من نظرية علم دلالة الشاهد الأمثل فإنها متسقة ومنسجمة، وهكذا، فإن تنافر هذه الجمل يجب أن لا يصرفنا عن انسجامها؛ وهكذا يمكن أن يقال في الأشياء والمقولات والمذاهب⁽¹⁷⁾.

(17) يمكن تشبيه هذا الطرح بمسافة بين نقطتين: النقطة الأولى هي التماسك الطبيعي والنقطة التالية هي التماسك الوظيفي، والمسافة بين النقطتين هي التجليات المختلفة التي هي عبارة عن أنواع الخطاب المختلفة.